

Distr.: General
14 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية

المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى
الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى
الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلي الأخيرة، لا بد لي من أن أوجه انتباهكم إلى تصعيد التدابير العدائية وغير القانونية والتأديبية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتألف منها أرض دولة فلسطين. فلا تزال الانتهاكات ترتكب يومياً، من قبيل الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، وبناء المستوطنات الاستعمارية، وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، وطرد الأسر الفلسطينية، وغيرها من الانتهاكات. ولا يزال الوضع الهش يتدهور، وهو مما يثير قلقاً بالغاً إزاء استمرار زعزعة الاستقرار وإزاء آفاق السلام.

فبالأمس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اغتالت القوات الإسرائيلية المحتلة مرة أخرى شاباً فلسطينياً بريئاً. فقد قُتل محمد زياد عوض السلامة، ١٧ عاماً، بست رصاصات وجهها إليه مباشرة جندي إسرائيلي في نقطة تفتيش قرب المسجد الإبراهيمي في الخليل. وقد أوجع هذا الاغتيال الوحشي المشاعر في الخليل، حيث يعيش أكثر من ١٨٠.٠٠٠ فلسطيني معرّضين على الدوام لمضايقات وأعمال تخويف وإرهاب متواصلة من قبل عدة مئات من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الذين نقلوا إلى المستوطنات غير القانونية تحت حماية قوات



الاحتلال. وقوبل آلاف الفلسطينيين الذين انضموا إلى المظاهرات المنظمة اليوم احتجاجا على اغتيال السلامة، بالرد الإسرائيلي العسكري النمطي القائم على العنف، الذي انطوى على استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية، وهو مما أدى إلى إصابة العديد من الأشخاص بجراح، خمسة منهم لا يزالون في المستشفى حاليا.

وتمعن إسرائيل أيضا في شن غاراتها على المدن والقرى الفلسطينية، مستمرة في اقتحام المنازل الفلسطينية وغيرها من المرافق المدنية وتفتيشها عنوة، واحتجاز المدنيين الفلسطينيين واعتقالهم، ومصادرة الممتلكات الفلسطينية. وشملت هذه الأعمال مؤخرا، عملية توغل في مدينة رام الله، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مكاتب ثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني، هي - مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - وصادرت ملفات وحواسيب ومعدات أخرى وألحقت أضرارا بالغة. وأعمال التخويف والسرقة هذه إنما هي دليل آخر على اعتماد إسرائيل كليا على القوة والعدوان وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة في إخضاعها المستمر للشعب الفلسطيني وإسكاتها جميع الأصوات التي تجرؤ على المطالبة بالعدالة والسلام.

وفي هذا الصدد، تواصل إسرائيل إطلاق تهديدها الصارخة وتنفيذ إجراءاتها التأديبية بعد صدور القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. فبدلا من أن تسلك إسرائيل سلوكا رشيدا وتمثل للقانون الدولي والقرارات الدولية، فإنها ترد على هذا القرار الشرعي والسلمي والسياسي والمتعدد الأطراف بعداء جامح وعدوان وتعنت. وهو رد شمل أعمال انتقام استعمارية وسياسية ومالية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته.

وفي ازدراء سافر للقانون وتجاهل للإدانات والمطالب الدولية بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، تتماذى إسرائيل في حملتها الاستعمارية وجهودها الرامية إلى اكتساب مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة، متمردة تكثيف حملتها غير المشروعة التي شنتها في أعقاب اتخاذ القرار ١٩/٦٧. ولا يزال الوضع في القدس الشرقية المحتلة حرجا للغاية، بينما تواصل إسرائيل المضي في خططها الرامية إلى إنشاء مزيد من المستوطنات، بما في ذلك في المنطقة الحساسة المعروفة باسم "هاء-١"، معنة بذلك في إضعاف إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. فالتصريحات الاستفزازية التي أدلى بها بشأن هذه الخطة غير المشروعة أعقبتها إعلانات عن توسيع مستوطنة "معاليه أوديميم" غير

القانونية، ومحاولات لطرد المزيد من الأسر الفلسطينية من حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، يبدو واضحاً أن التهديدات التي أطلقتها إسرائيل والأعمال غير القانونية التي ارتكبتها في الآونة الأخيرة قد زادت المستوطنين الإسرائيليين جرأة. فقد استمر العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين بلا هوادة، إذ شهد هذا الأسبوع قيام مستوطنين بمهاجمة سيدة فلسطينية كانت تقود سيارتها في منطقة تقع شمال الخليل، وتدسيس كنيسة أخرى أيضاً يوم أمس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر، في فعل يستحق الإدانة عندما تم تلطيف جدران دير للروم الأرثوذكس في مدينة القدس بعبارة "الموت للمسيحية"، "يسوع ابن (كلمة مسيئة)"، و "دفع الثمن".

وأوجه انتباهكم كذلك إلى القرار الذي اتخذته إسرائيل بوقف دفع عائدات الضرائب الفلسطينية المستحقة للسلطة الفلسطينية في انتهاك للاتفاقات التي توصل إليها الجانبان وللقانون الدولي. فقد أعلنت إسرائيل أن قرارها هذا يأتي أيضاً رداً على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧. ويشكل هذا الإجراء المؤسف عملاً سافراً من أعمال القرصنة وعقاباً جماعياً يعوق قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات العامة ودفع مرتبات العاملين في القطاع العام وتشغيل المؤسسات الحكومية ويزيد من حدة الأزمة المالية.

وإننا نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى التحرك على وجه السرعة لتوجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنه لن يكون هناك تسامح إزاء جميع هذه الأعمال غير القانونية. فلا بد من توجيه رسالة إلى إسرائيل تبلغها أنها مطالبة بالامتثال إلى حكم القانون، ووقف جميع التدابير غير القانونية التي يراد بها تغيير الوضع القائم على أرض الواقع والحكم عليه مسبقاً، ووقف جميع الأعمال الاستفزازية والتحريضية، بما فيها الأعمال التي يرتكبها المستوطنون، وتستهدف الشعب الفلسطيني وقيادته، والعودة بحسن نية إلى طاولة السلام. فتوجيه رسائل من هذا القبيل في هذه الفترة الحرجة واتخاذ إجراءات تتسق ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتفق معها، أمر يكتسي أهمية حيوية لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، الذي قوضته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإمعانها المؤسف في رفض اتباع مسار السلام.

وتأتي هذه الرسالة متابعاً لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٤٦ رسالة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/ES-10/574-S/2012/904) إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/55/432-S/2000/921)

تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني ويجب أن يُساق الجناة أمام العدالة.

وأرجو ممتنا تميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة